



الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:
فلدى دائرة الأحوال الشخصية الثانية وبناء على القضية رقم ٤٣١٨٠٦٩١٣ وتاريخ هـ

أطراف القضية

الإسم	نوع الهوية	رقم الهوية	الجنسية	صفته بالقضية	صفته بالاستئناف
غلا محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١١٤٤٨٤٦٧٩٥	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
عبدالله محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١١٢٠١٧٧٢١٥	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
هلا محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١١٢٠٢٠٨٥٨٠	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
غاده محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١١٠٦٩٦٥٩٧١	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
غدير محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١١٠٦٩٦٥٩٨٩	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
عبدالكريم محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٨٩٥٧٣٧٢٧	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
غاليه محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٨٢٥٤٤٠٨٩	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
عبدالمالك محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٧٤٣٤٢١٦١	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
صالح محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٦٥٠٠٥٧٨٥	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
زيد بن محمد بن زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٥٩٤	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
جوزاء فهد حمد القصير	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٥٥٢	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
خلف بن محمد بن زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٤٧٦١٢٠١٣	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
حمود بن محمد بن زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٦٩٨٧٥٣٢٤	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
الجوهرة صالح محمد بن جري	الهوية الوطنية	١٠٢١٨٥١٦٤٥	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده
فضه محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٥٦٠	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
منال محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٦٥٠٠٥٧٩٣	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
هيله محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٥٨٦	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
اسماء محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٦٥١١٧٦٧١	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
منيره محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٥٧٨	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
أمل محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٦١٠	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
بدره محمد زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٣٩٢٢٩٦٠٢	سعودي	المدعي	مستأنف ضده
خالد بن محمد بن زيد الخالدي	الهوية الوطنية	١٠٢٣٠١٧٩٦٣	سعودي	مدعى عليه	مستأنف ضده



بعد رفع الدعوى. ب- ما يكون مكملًا للطلب الأصلي، أو مرتبًا عليه، أو متصلًا به اتصالًا لا يقبل التجزئة. ج- ما يتضمن إضافة أو تغييرًا في سبب الدعوى مع إبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله. د- طلب الأمر بإجراء تحفظي أو وقفي. هـ- ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطًا بالطلب الأصلي. "لذلك قررت الدائرة قبول طلبه، وحيث وردت الإفادة بسرمان الصكوك المشار إليها أعلاه، ولما جاء في حصر الورثة المشار إليه أعلاه، فإن الدائرة تنتهي إلى ثبوت وفاة المورث وثبوت انحصار ورثته بما أشير لهم في الدعوى، وثبوت ملكية المورث للعقارات التي حصر المدعي وكالة دعواه فيها، ولما نصت عليه المادة العاشرة من لائحة قسمة الأموال المشتركة: "تقتصر الدائرة في نظر دعوى القسمة على الأموال المتحقق ملكيتها للشركاء...."، لذلك فإن الدائرة تنتهي إلى بيعها وفقا لما طلبوا ووفقا لما ستقضي في منطوقه، ولقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (7) النساء، ولقوله صلى الله عليه وسلم "لاضرر ولا ضرار" حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندًا، ولأن المورث -رحمه الله- أوصى ببعض العقارات كما أوصى بأن يخرج من تركته مسجد من أوسط المساجد مع سكن مناسب للإمام والمؤذن، ولأنه لم يتم تقدير كافة أموال المورث -رحمه الله- ولقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيًّا يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَهَا﴾ النساء(11)، وحفظ لحق الوصية، ولما نصت عليه الفقرة السادسة من المادة الثانية من نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم: "تتولى الهيئة الولاية على الأموال التي لا حافظ لها حقيقة أو حكمًا -إلا الله سبحانه وتعالى- وتمارس من الاختصاصات مثل ما خول للولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الناظر وعليها الواجبات المقررة عليهم طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ولها على الأخص ما يأتي: 6- حفظ الديات والأموال والتركات المتنازع عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها إذا عهدت المحكمة المختصة إلى الهيئة بذلك." لذلك ستقرر الدائرة كما ستقضي في منطوق الحكم بحفظ الثلث من ماسيتم يبيعه حتى يتم تقدير كافة مالدى المورث على أنه لا يمنع من قسمتها فيما بعد إن تبين أن مجموع أمواله -رحمه الله- كافي لتنفيذ الوصية، وحيث سبق الكتابة لقسمة الخيرة في المحكمة العامة لتقدير العقارات والوقوف عليها ولم ترد الإفادة منهم بناء عليه فإن الدائرة تقرر الرجوع عن هذا الإجراء لعدم الحاجة إليه بعد حصر دعواهم بالمطالبة بالعقارات المشار إليها، لتعذر حصر كامل تركته في الوقت الحاضر لوجود دعاوى مقيدة متعلقة بالمال الموروث بحسب إفادة الورثة... لذلك كله فقد حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: الرجوع عن ما حكمت به الدائرة سابقاً. ثانياً: حكمت الدائرة ببيع العقارات التالية بالمزاد العلني وإعطاء كل وارث نصيبه الشرعي: 1. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (462535000135) وتاريخ 12 / 4 / 1441 هـ. 2. العقار المملوك بالصك للمورث بالصك رقم: (362509014710) وتاريخ 12 / 4 / 1441 هـ. 3. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (762507014087) وتاريخ 17 / 11 / 1441 هـ. 4. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (862510016550) وتاريخ 17 / 11 / 1441 هـ. ثالثاً: حفظ الثلث من مجموع ما يباع في المزاد العلني وإيداعه في حساب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم على أن لا يتم التصرف بها إلا بحكم قضائي. هذا ما ظهر للدائرة وبه حكمت، والله أعلم وأحكم، كما أمرت الدائرة بتحرير الصك يوم الثلاثاء الموافق 4 / 9 / 1443 هـ وإيداعه ملف القضية، كما أهتمت الدائرة الأطراف بأن هذا الحكم واجب التدقيق وأن الدائرة ستقوم ببعث القضية لمحكمة الاستئناف لتدقيقها بعد مضي المدة النظامية لذلك؛ استناداً على ما نصت عليه المادة الخامسة والستون بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية والخامسة والثمانين بعد المائة من نظام المرافعات الشرعية وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.)، ولم يتقدم أي طرف بمذكرة اعتراض.

الأسباب

بعد الاطلاع ودراسة أوراق القضية المرفقة والحكم الصادر فيها ولأن الحكم واجب التدقيق وذلك بناءً على الفقرة (4) من المادة (185) من نظام المرافعات الشرعية، فإن دائرة الاستئناف لم تجد ما يؤثر على الحكم محل التدقيق مما تنتهي معه إلى صحة ما انتهت له ناظرة القضية في حكمها محمولاً على أسبابه.

منطوق الحكم

لذلك حكمت الدائرة بتأييد الحكم رقم (437236521) وتاريخ 04\09\1443 هـ الصادر من دائرة الأحوال الشخصية الأولى في محكمة الأحوال الشخصية ببريدة فيما قضى به من (لذلك كله فقد حكمت الدائرة بما يلي: أولاً: الرجوع عن ما حكمت به الدائرة سابقاً. ثانياً: حكمت الدائرة ببيع العقارات التالية بالمزاد العلني وإعطاء كل وارث نصيبه الشرعي: 1. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (462535000135) وتاريخ 12 / 4 / 1441 هـ. 2. العقار المملوك بالصك للمورث بالصك رقم: (362509014710) وتاريخ 12 / 4 / 1441 هـ. 3. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (762507014087) وتاريخ 17 / 11 / 1441 هـ. 4. العقار المملوك للمورث بالصك رقم: (862510016550) وتاريخ 17 / 11 / 1441 هـ. ثالثاً: حفظ الثلث من مجموع ما يباع في المزاد العلني وإيداعه في حساب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم على أن لا يتم التصرف بها إلا بحكم قضائي. هذا ما ظهر للدائرة وبه حكمت). وتم تحديد يوم الخميس الموافق 10\11\1443 هـ موعداً لاستلام نسخة الحكم. وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. حرر في 08\11\1443 هـ.

اكتساب القطعية بمضي المدة

لقد اكتسب هذا الحكم الصفة النهائية بمضي المدة

تسليم الأحكام
صالح محمد صالح الحديدي





محكمة الاستئناف بمنطقة القصيم
دائرة الأحوال الشخصية الثانية

رقم الصفحة: ٤

تاريخ الصك: ١٤٤٣/١١/١١

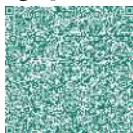
الصيغة التنفيذية

يطلب من جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى العمل على تنفيذ هذا الحكم بجميع الوسائل النظامية المتبعة ولو أدى إلى استعمال القوة الجبرية عن طريق الشرطة.

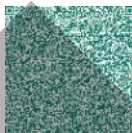
رد موظف قسم تسليم الأحكام
عمر عبدالعزيز محمد العمر



عضو الدائرة
عبدالله محمد سليمان العصيلي



عضو الدائرة
محمد احمد مدالله الخميس



رئيس الدائرة القضائية
خالد سليمان عبدالعزيز الرشودي

